

محضر الجلسة رقم 511التاريخ: الثلاثاء 15 شوال 1427 (7 نوفمبر 2006)الرئاسة: المستشار السيد فوزي بنعلال الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.التوقيت: 40 دقيقة، ابتداء من الساعة الخامسة والنصف مساء.جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 27.03 يقضي بتحويل المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء إلى شركات مساهمة تسمى العمران.

المستشار السيد فوزي بنعلال، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

نخصص هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 27.03 يقضي بتحويل المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء إلى شركات مساهمة تسمى العمران.

الكلمة للحكومة لتقديم المشروع.

السيد أحمد توفيق حجيرة الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالإسكان والتعمير:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

حضرات السادة المستشارين المحترمين،

بداية أغتنم مناسبة عقد جلسة مجلسكم الموقر هذه المخصصة لمشروع قانون رقم 27.03 القاضي بتحويل المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء إلى شركات مساهمة جهوية تدعى شركات العمران لأعبر عن شكري وامتناني للسادة المستشارين المحترمين أعضاء لجنة

المالية والتجهيزات والتنمية الجهوية على مساهمتهم القيمة في إغناء هذا المشروع في جو يثبت ويدل على التعاون الثمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من أجل الارتقاء بتشريعاتنا المتعلقة بمآل مؤسسات عمومية تنشط في مجال استراتيجي من الأهمية بمكان.

ومشروع القانون رقم 27.03 يندرج في إطار استكمال إعادة هيكلة المؤسسات العمومية العاملة في مجال السكن، وتحقيق الانسجام والتكامل فيما بينهما بقصد تلبية الحاجيات المتزايدة من السكن، واحتواء العجز التراكم لعدة سنوات، وذلك حتى يتبوأ قطاع الإسكان على الدوام المكانة التي يريدها له صاحب الجلالة نصره الله وسطرها له البرنامج الحكومي.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد أدت المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء السبع les ERAC التي أحدثت تدريجياً، ابتداء من سنة 1974 خدمة جلييلة لبلادنا، حيث مكنت من توفير السكن لشريحة عريضة من المواطنين، وساهمت في توفير شبكات التجهيز التحتية بمختلف جهات المملكة، غير أنها عرفت مع مرور الوقت وتغيير المناخ الاقتصادي والاجتماعي بعض الاختلالات أثرت في أدائها، إن على مستوى توازنها المالي وتوازن السوق العقاري والتأثير على الأئمة.

لذلك اتخذت الحكومة مجموعة من التدابير التصحيحية قصد تأهيل هذه المؤسسات كالمعالجة النهائية لمديونيتها إزاء القرض العقاري والسياحي، ومضاعفة رأسمالها، وتنمية حجم استثماراتها وأداء ديونها الضريبية وتسوية أوضاعها مع صندوق الحسن الثاني ورفع قدراتها التفاوضية، سواء من ناحية التمويل أو من ناحية اقتناء الأراضي، وكذا تقوية فعاليتها في مجال التسيير والتدبير والرفع من كفاءتها الإدارية والفنية وقدراتها التنافسية.

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

يقترح مشروع القانون أن تضطلع الشركات الجهوية، كل واحدة في حدود المجال الترابي التي كانت تعمل فيه المؤسسة التي ستحل محلها بأعمال التهيئة العمرانية ومحاربة السكن غير اللائق وتطوير الشراكة مع القطاع الخاص، مع تفعيل دورها في مجال الإنعاش العقاري، وخاصة إنتاج السكن الاجتماعي، علاوة على

الله مصادقتكم عليها بمثابة شحنة هامة جديدة للمؤسسات الفاعلة في قطاع الإسكان، وبالتالي التدشين لنقلة نوعية في هذا المجال، وشكراً لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد الوزير. الكلمة لمقرر المالية والتجهيزات، والذي إذا سمحتم سنعتبر التقرير قد وزع.. إذن نفتح باب المناقشة، هناك الكلمة عن فرق الأغلبية وعن فرق المعارضة وعن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. الكلمة للسيد عبد الحق التازي عن فرق الأغلبية. فليفضل مشكوراً.

المستشار السيد عبد الحق التازي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على آخر المرسلين وآله وصحبه وسلم.

السيد الرئيس،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

إخواني الوزراء،

في الحقيقة اللي غادي يمكن لي أن أقول هو أن الأعمال ديالنا في اللجنة بالنسبة لهذا القانون كانت أعمال جد إيجابية لأنه جبرنا الحكومة أذن صاغية. تقدمت جميع الفرق بتعديلات. تقدموا 11 تعديلات، واحد من الأغلبية و 10 من المعارضة، والسيد الوزير استجاب لثمان تعديلات. وقليل ما كنجيرو هاذ استجابة الحكومة مع الفرق اللي كتبغي تحسن النص المعروض على اللجنة.

هذا النص في الحقيقة نص سهل فيه 8 ديال المواد. الهدف ديالو الرئيسي هو تغيير شركات جهوية للتجهيز والبناء اللي كانت تسمى سابقاً ERAC إلى شركات مساهمة جهوية، وهنا كيممكن لي أن أقول لكم أن هذه القضية ديال الجهوية أخذت واحد الوقت طويل في المذاكرات ديالنا لأنه جميع الفرق داخل اللجنة كانوا كياكدوا على هذه القضية باش ذاك العمل يبقى لا متمركز يبقى في الجهة، وما خصش ليرك ديال أكادير تشتغل في وجدة أو ديال وجدة تمشي تشتغل في أكادير. هذه القضية أكدنا عليها كثيراً ولذلك غيرنا حتى العنوان ديال مشروع القانون، وما بقاش شركة مساهمة تسمى العمران، أصبحت شركات مساهمة جهوية، تسمى العمران.

تطوير المصاحبة الحضرية والاجتماعية للمشاريع التي أضحت من بين المهام الرئيسية والجديدة لهذه المؤسسات.

ولتحقيق عملية التحويل استقر رأي الحكومة على خيار المرور عبر الدولة ونقل كل ممتلكات المؤسسات السبع لها قبل نقلها إلى الشركات الجهوية، وذلك لعدة اعتبارات أولها أنه ينسجم أكثر مع الوضع قانوني لهذه المؤسسات وممتلكاتها.

ثانيها لأنه يسمح بالتحكم أكثر في كلفة العملية، وذلك بالنظر إلى طبيعة نشاط هذه الأخيرة، التي تتكون جل أصولها من مخزون العقار المرصود للسكن الاجتماعي. وهذا الخيار نفسه هو الذي سبق اعتماده عند تحويل مؤسسات عمومية أخرى كالمكتب الوطني للنقل والمكتب الوطني للسكك الحديدية إلى شركات مساهمة.

ولكون الدولة هي المساهم الوحيد في كل من المؤسسات الجهوية السبع القائمة وشركات العمران المستحدثة، فإنه تم اقتراح استثناء إدراج وصف الحصص العينية وتقييمها على غرار ما تم اعتماده في تحويل المؤسسات العمومية السالفة الذكر.

ومن أجل ضمان سريان حقوق المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء والالتزامات التي كانت طرفاً فيها، ولاسيما فيما يتعلق بصفقات الدراسات والأشغال والتوريدات، وكذا كل العقود والاتفاقيات الأخرى وخصوصاً منها المالية فسوف تحمل شركات العمران مباشرة محل المؤسسات المذكورة بعد حلها.

فيما يخص الحرص على صيرورة نشاط المؤسسات وتديريها بدون انقطاع أثناء المرحلة الانتقالية فإن مدراء المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء سيستمرون في تسيير هذه المؤسسات إلى غاية نشوء الأصل التجاري للشركات الجهوية المستحدثة.

وأخيراً، وبشأن وضعية المستخدمين والموظفين المنقولين من المؤسسات القائمة إلى شركات العمران، وكذا مكتسباتهم، فيؤكد مشروع القانون على أن أي تغيير لن يطراً عليها، وأما ستبقى مضمونة في ظل الأنظمة الأساسية الخاصة بهذه الشركات والتي ستحول للمعينين بالأمر على الأقل مثل الوضعية المكتسبة.

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

تلکم باختصار الأسباب الموجبة للمشروع المعروض على أنظار مجلسكم الموقر، وأهم الأحكام التي تضمنها والتي ستكون إن شاء

أختي، وإختراني المستشارين المحترمين،

مناسبة مناقشة مجلسنا الموقر لمشروع القانون رقم 27.03 القاضي بتحويل المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء إلى شركات مساهمة تسمى العمران، يسعدني أن أتدخل باسم فرق المعارضة بخصوص هذا المشروع، والذي يمكن إيجازه إجمالاً في النقاط التالية:

السيد الرئيس، لاشك أن تدبير معضلة السكن وتشعباته تعتبر من أهم أولويات الدولة العصرية التي يطمح صاحب الجلالة نصره الله وكافة فعاليات المجتمع المدني في إرساء قواعدها وتدعيم مكتسباتها.

ومن هذا المنظر انخرط المغرب مؤخرًا في سياسة تشييدية وتنموية توجت بإعلان جلالاته عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وهذا ليس مجرد تلميح بل إشارة وباللموس من جلالاته للحكومة ولكافة الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين بضرورة الاهتمام بالرأس المال البشري ووضعه في صلب المخططات التنموية.

وباستحضار للمعطيات السابقة ومحاولة تطبيقها على أرض الواقع لا نملك إلا طرح السؤال على وضعية السكن والساكنة في بلادنا. وهنا أقول وبصوت مرتفع أن الخصائص كبير ولا زالت هناك بمجهودات كبيرة يجب بذلها لتقوية البنية التحتية وتأهيل القطاع والخروج به من منطق ضرورة توفير السكن إلى منطق توفير السكن اللائق الذي يحترم كرامة الإنسان وأدميته. وهنا أريد أن أقول أن السكن ليس مجرد جدران ولكن فضاء يمارس فيه الإنسان حميميته وينسج فيه علاقات أسرية تستتبع بالضرورة توفير المرافق الضرورية من ملاعب وحدائق ومنزهات، فأين نحن من هذا المطلب؟ وهل انتبهت الحكومة وغيرت فلسفتها ومنظورها لهذا القطاع؟ وإلى أي حد يستجيب المشروع لهذه المطالب؟

الواقع إنه بتفحصنا لمواد هذا المشروع الصغير في مواد والكبير في تداعياته لا نجد أي بعد جمالي أو تصور فلسفي لتدبير هذا القطاع، بل كل ما هناك هو تغيير الاختصاصات المخولة للمؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء إلى شركة مساهمة تسمى العمران، مما يترك الانطباع قوي على أن لاشيء تغير من حيث الفلسفة العامة، بل بقيت دار لقمان على حالها، بل أكثر من ذلك حتى ميكانيزمات وأجديات تسيير شركات المساهمة لم تحترم على طريق إقحام المشروع لمجموعة من المقتضيات التي تفرغ قانون 17.95 المنظم

كان كذلك فيما يخص المهام. كانت المهام شوية غامضة. الحقيقة هي هاذي، ولكن بفضل الحوار المثمر ما بين الحكومة والإخوان المستشارين دققنا مزيان المهام، فأصبحت المهام كما يلي، وخصكم تعرفوها:

يعهد إلى الشركات الجهوية العمران المهام التالية:

- عملية التهيئة العمرانية والبناء، اللي ما كانتش، خاصة إحدات مناطق عمرانية جديدة.
- إنجاز مشاريع السكن، ولاسيما السكن الاجتماعي، ما كانتش، والتجزئات السكنية.
- مشاريع القضاء على مدن الصفيح والسكن غير اللائق وبرامج المصاحبة الاجتماعية لهذه المشاريع.
- إنجاز تجهيزات أو بنيات تحتية مرتبطة ببرامج السكن، وتقوم هذه الشركات بهذه المهام لفائدتها، أو لفائدة الأغيار بما فيهم الدولة أو الجماعات المحلية. المسائل مدققة الآن وواضحة، ما بقي حتى شي غموض، ولذلك غادي يمكن لينا نقولو أن هذا النص كما الآن غيرناه وأصبح، الحقيقة النص ديال اللجنة ما بقاش ديال الحكومة بهذا التغييرات التي جاءت على النص، إذن النص ديال اللجنة كمشرعين، ولذلك نظرا كما قلت من قبل ونظرا للجو الذي عملنا فيه، جو إيجابي في نطاق الحوار البناء فرق الأغلبية ستصادق بالإيجاب على هذا النص المهم، وتمنى لأخينا وزير الإسكان مزيدا من الإنجازات في الميادين التي يهتم بها، ونحن نلاحظ جميعا وبدون حتى شي انتماء سياسي ولا أي شيء، كنشوفو شاب كيشغل من أجل المصلحة ديال البلاد ديالو، لذلك نحن جميعا نؤيد العمل الحكومي في السكن وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار عن فرق الأغلبية. الكلمة للسيد المستشار السيد أحمد الكور عن فرق المعارضة، فليفضل إلى المنصة مشكورا.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

على النقد البناء وتقويم الاعوجاج، وليس فقط التقويم وإثارة الضغائن، فإننا سنصوت بالإيجاب على هذا المشروع مع تسجيل التحفيزات التي أثرناها سابقا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار عن فرق المعارضة. وأعطي الكلمة للسيد محمد إدعيدة باسم الكنفدرالية، فليفضل إلى المنصة مشكورا.

المستشار السيد محمد إدعيدة:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يسعدني أن أتدخل باسم الكنفدرالية الديمقراطية للشغل للمساهمة في مناقشة مشروع القانون رقم 27.03 الخاص بتحويل المؤسسات الجهوية للتجهيز و البناء ERAC إلى شركة مساهمة تسمى العمران.

فلا يخفى عليكم السيد الوزير، السادة المستشارين، المستوى الذي وصل إليه مسلسل إدماج المؤسسات العمومية للإسكان التابعة للوزارة المنتدبة لدى الوزير الأول المكلفة بالإسكان والتعمير. فلحد الآن تم إدماج الشركة الوطنية للتجهيز والبناء LA SNEC وشركة التجهيز والإنعاش العقاري: التشارك في الوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق التي أصبحت تحمل اسم مجموعة هيئة العمران.

ومن أجل خلق الانسجام القانوني وتطوير أساليب الحكامة الجيدة لتدبير وعقلنة وعصرنة تسيير المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء وتجاوز سلبية تجربة هذه المؤسسات فإن مشروع قانون رقم 27.03 يقترح في مادته الأولى: تحويل هذه المؤسسات إلى شركة مساهمة تحمل اسم العمران في أفق خلق هولدينغ العمران، بما يسمح به من إمكانية مالية وقروض وطنية ودولية في إطار المجموعة بشروط تفضيلية والاستفادة من التواصل المؤسساتي فضلا عن ما يتيحها القانون 17.95 المتعلق بشركة المساهمة في إطار التوجه الجديد للدولة بتحويل المؤسسات العمومية إلى شركات مساهمة لها الاستقلال المالي والتدبير، وتربطها بالوزارة المكلفة بالإسكان علاقة

لشركة المساهمة من محتواه. وبالتالي تحولنا من تدبير القطاع بواسطة مؤسسة عمومية إلى تدبيره بواسطة شركة عمومية برأسمال تملكه الدولة في كليته دون إشراك للنواص ولا للجماعات المحلية، مما يفتح المجال للشك في مدى إيمان الحكومة بحقيقة البعد الجهوي وتوسيع مجال تحرك الجماعات المحلية، ومن خلالها كافة الفاعلين الجهويين.

السيد الرئيس، فارتباطا بالمنطق الجهوي أشدد على مطلب فرق المعارضة بضرورة الحفاظ على الطابع الجهوي لتدخل المؤسسات المتفرعة عن شركات العمران، كما كان الشأن بالنسبة للمؤسسات الجهوية les ERAC. كما أسجل على السيد الوزير تعهده بذلك صراحة في اللجنة، من جهة أخرى فإننا نتساءل عن الكيفية التي سيتم اعتمادها على مراقبة هذه المؤسسة مستقبلا، خاصة وأن البرلمان قد عاش مجموعة من التجارب من هذا النوع، وفي نفس الإطار فإننا ندعو السيد الوزير نظرا لما عهدناه فيه من جرأة وحزم للقيام بجرد حقيقي وعقلاني على صفحات الجرائد للممتلكات أي خصوم وأصول المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء لأن الأمر يتعلق بالمال العام وبثروة وطنية ساهم فيها كل المغاربة وعلى مدى العشرات من السنين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

إن إثارتنا هذه الانتقادات والنقائص ليس الغرض منه التقزيم من حجم الجهود التي تبذلها الوزارة الوصية على قطاع الإسكان والتعمير. ونحن بالمناسبة نشيد بالجهودات الجبارة التي تقوم بها الوزارة في سبيل حل معضلة البناء الشوائب ومحاربة السكن الغير اللائق، بل لربما إن مرد هذه النقائص راجع أساسا لعدم تناغم و انسجام الفريق الحكومي الذي تتجاذبه تيارات مختلفة، منها ما هو اشتراكي وليبرالي وأشكال سياسية أخرى لازالت تبحث عن ذاتها ومرجعيتها.

وعلى أي وبعبدا عن الإيديولوجيات الدغمائية، وتجاوزا حتى للجانب المسطري الذي عولج به هذا النص داخل اللجنة والذي يخفي ما يخفيه، ومحاولة منا لإرساء ثقافة جديدة للمعارضة المبنية

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، إذن بما أننا استوفينا المناقشة حقها، نمر للتصويت على مواد المشروع.. تفضل السيد الوزير.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بالإسكان

والتعمير:

بسرعة، أولا في البداية سمحوا السيدة والسادة المستشارين أن أشكركم شكرا صادقا على تجاوبكم وتفاعلكم الإيجابي مع هذا الورش، الورش الكبير الذي سوف وأنا جد متأكد سوف يعطي لقطاع الإسكان منعطفا جديدا. وإذا سمحتم لي السيدة والسادة المستشارين بغيت نعطي بعض الإيضاحات الإضافية حول هذا المشروع من باب التدقيق ديال بعض الأشياء.

المؤسسات العمومية كانت سبعة، أربعة في وضع صحي ممتاز وثلاثة كانوا في غرفة الإنعاش المركز، كانوا في الكوما. بفضل تعاون الحكومة وتظافر جهود الجميع، وزير أول، وزارة المالية، وزارة الإسكان وباقي الفرقاء تمكنا باش نتغلبو على أربعة مشاكل أساسية هي التي أعطت هذا الوضع الصحي المالي المريح لهذه المؤسسات. وهذا الشيء بدون الأخذ ديال درهم واحد من الميزانية العامة للدولة، فقط بفعل الاجتماع ديال هذه المؤسسات.

محين السبورة ديال المديونية، كانت كتسالنا من عند CIH 1.1 مليار تفاوضنا معهم هبطناها إلى 800 مليون درهم، أديناها عن آخرها. المؤسسات كانت في واحد الوضع صحي ما ميزانش لأن الرأسمال دياهم كان منخفض، طلعا لهم الرأسمال ب 900 مليون درهم، 90 مليار بدون الأخذ ديال التمويل من الميزانية العامة فقط بفعل تجميع هذه المؤسسات.

كذلك صفينا الوضع ديال هذه المؤسسات مع الإدارة العامة ديال الضرائب، المجموعة الكبيرة بدأت تؤدي الضرائب والمستحقات القديمة والباقي راه ماجي، ولكن كلهم عقدوا اتفاقيات مع المديرية العامة للضرائب وكياديو الضرائب، كذلك مع صندوق الحسن الثاني كانت مشاكل عندنا في الأداءات وفي التعامل ديال الاسترجاعات نحن بدون مشكل.

جوج أو ثلاثة إشارات بسيطة:

الوصاية التقنية من أجل التوجيه في إطار السياسة الحكومية في مجال الإسكان والتعاقد مع المجموعة لإنجاز البرامج السكنية التي تستفيد من دعم الدولة، سواء تعلق الأمر بالميزانية العامة أو صندوق التضامن للسكن.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

أخذا بعين الاعتبار الأهمية الاقتصادية والمؤسسية والتدبير الحديث لمزايا مشروع القانون رقم 27.03 والمستوى النقاش التفصيلي داخل اللجنة المختصة واستجابة الوزارة لمجموعة من التعديلات التي تقدمنا بها وتصحيح ما كان يتضمنه المشروع من اختلالات، خاصة فيما يتعلق بأنظمة التقاعد، حيث كانت الشركة الوطنية للتجهيز والبناء LA SNEC والوكالة الوطنية لمحاربة السكن غير اللائق منخرطين في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد RCAR أما شركات التجهيز والإنعاش العقاري، فكانت منخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي LA CNSS بالإضافة إلى الصندوق المهني المغربي للتقاعد LA CMR وهذه الإشكالية التي التزمت الحكومة على توحيد نظام التقاعد الجماعي للمستخدمين، وهو ما تنص عليه المادة الثامنة بعد ما تم تعديلها بالرغم ما يتطلبه ذلك من كلفة مالية باهضة، كما نسجل بإيجابية كبيرة استجابة السيد الوزير والتزامه بالعمل على تمثيلية المستخدمين بالمجالس الإدارية لمؤسسات العمران والتنصيب على ذلك ضمن النظام الأساسي لهذه المؤسسات دعما لثقافة التشارك والمشاركة والحفاظ أيضا على مكتسبات المستخدمين وتطويرها.

وحرصا منا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل على توفر بلادنا على مؤسسات قوية قادرة على المنافسة والقيام بالنهوض بالسياسة السكنية، خاصة في مجال السكن الاجتماعي لتدارك الخصاص المسجل في هذا المجال، فإننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نصوت لصالح مشروع القانون رقم 27.03 كما تم تعديله داخل اللجنة وشكرا السيد الرئيس.

وحدة بوحدة ومدينة إلى مدينة واللي عندو شي مشكل في شي مدينة هذه مناسب نحل معه المشاكل.

فيما يتعلق بالمستخدمين، أهنيق النقابات، وبالخصوص *la CDT* اللي كانت حاضرة معنا والكثير من القوة والكثير من الالتزام واللي دافعت على المستخدمين وزادت واحد الجوج أو ثلاثة مقتضيات اللي من شأنها أنها تدقق المعنى ديال سوف "يحتفظون على الأقل بالمكتسبات اللي كانت عندهم.

كذلك أبحر السيدات والسادة المستشارين أنه اليوم العمران أحدثت بموجب قانون مدونة الشغل أحدثت اللجنة ديال المقابلة *la comité d'entreprise*. مازال يتعثر مازال لم يأخذ الصيرورة العادية ولكن اليوم أعتقد أنه وصلنا إلى الاجتماع الثاني هاذ *la comité d'entreprise* كيكون فيه اللجنة المديرية وكيحضرها فيه النقابات، أعتقد عندنا جوج أو ثلاثة نقابات، ثلاث نقابات ممثلة، كيحضرها النقابات الثلاثة وكيحضرها ممثلوا المأجورين في اللجن الثنائية، ويتم التدارس ديال كل المستجدات ديال المقابلة أمام الجميع.

في النهاية بغيت فقط أن أبلغكم واحد الحاجة واللي هي بفعل تظافر جهود الجميع ديال كل الفرقاء الحكوميين. هاذ العام عندنا واحد الأمل نطلبو من الله أنه نوصلو إليه وهو المؤسسات العمومية وضعها أنا حكيت لكم عليه فين كان. إن شاء الله ربي يوفق هذه السنة غادي نختتمها باحتلال العمران الصف الأول في المؤسسات العمومية على المستوى الوطني، فيما يتعلق بالاستثمار، العام اللي داز سالينا السنة ب5.2 مليار وأعطينا الصف الثاني، إن شاء الله هذه السنة إذا ربي وفق غادي نسالو السنة بالصف الأول وستبوا المكانة ديال أكبر مقابلة عمومية على المستوى الوطني.

مرة أخرى شكرا لفرق الأغلبية، شكرا لفرق المعارضة، شكرا للنقابات بمختلف اتجاهاتها، وشكرا لكم ولقاؤنا وأنا أجدد الدعوة للسيدات والسادة المستشارين بمناسبة مناقشة قانون المالية، غادي تكون عندنا مناسبة ندخلو في التفاصيل وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. إذن نمر للتصويت على مواد مشروع القانون.

المادة الأولى: الموافقون؟ الإجماع

إشراك الجماعات المحلية. أنا باسم الحكومة أمامكم ألتزم بجوج ديال الأشياء، أولا أن هذه المؤسسات سوف تكون جهوية 100% ما عندها علاقة مع شي حاجة كتشبه للتركيز أو التمركز، بل التزمت أمام اللجنة ديال مجلسكم الموقر أن غادي يكون المستوى ديال حرية التدبير على الأقل في المستوى اللي هي فيه اليوم.

كذلك فيما يتعلق بإشراك الجماعات المحلية، شركة المساهمة من المفروض أنها تدخل في رأس المال ولو بسهم رمزي نحن سنؤدي حتى إذا ما كانش نوجدو الإمكانيات ديال التعبئة باش نعطيو واحد السهم رمزي باش يدخلوا معنا الجماعات المحلية وخاصة الجماعات المحلية اللي كتتمثل كل الجماعات المحلية.

فيما يتعلق بمجرد الممتلكات ونشرها في الجرائد، أبحركم بأن العمران اليوم اللي قال السي دعيدة اللي التجمع ديال، *l'ANHI*

LA SNEC والتشارك يعني *le bilan* دياها والممتلكات دياها تنشر في الجرائد الوطنية اليوم، وهي غير ملزمة، لأن اللي ملزم هو اللي في بورصة القيم خص ينشر *le bilan* دياها ويتزله في الجرائد الوطنية ولكن هذه شركة جديدة، عصرية خص تعكس الصورة ديال المغرب الجديد والشفافية. الآن أعتقد هذه السنة الأولى إن شاء الله قريبا في نهاية السنة غادي تنشر للمرة الثانية، هاذ الشيء اللي طلبوه الإخوان كله بحذافره. كذلك ألتزم أمامكم والتزمت أما لجنتم الموقرة أنه بمناسبة مناقشة قانون المالية ديال 2007 غادي نوجه الدعوة لمجموع هذه المؤسسات الجهوية، زائد اللجنة المديرية *le directoire* ديال العمران غادي يجيو معايا وغادي نسالو من عرض قانون المالية وغادي نفتحو نقاش ديال السادة المستشارين مع المديرين وأنا حاضر باش نزول كل إمكانيات الغموض حول هذا المشروع وحول المشاريع الأخرى، واللي عندو شي مشكل أو ملاحظة أو مؤاخنة هاذيك هي المناسبة، غادي نوجه لهم الدعوة سبعة ديال *les ERAC* غادي يكونوا حاضرين، زائد اللجنة المديرية ديال العمران زائد الممثلات ديال العمران واحد 20 ديال الناس غادي يكونوا حاضرين معايا وغادي يكون مناسبة للسيدات والسادة المستشارين باش ندخلو في عمق هذا المشكل لا من حيث الجانب المؤسساتي والقانوني ولا كذلك من الجانب ديال العمليات

المادة الثامنة: الإجماع

المادة التاسعة: الإجماع

أعرض مشروع القانون برمته للتصويت، الإجماع.

إذن وافق مجلس المستشارين على مشروع القانون رقم 27.03 يقضي

بتحويل المؤسسات الجهوية للتجهيز والبناء إلى شركات مساهمة جهوية

تسمى العمران. وشكرا على مساهمتكم ورفعت الجلسة.

بالنسبة للمادة الثانية، كذلك الإجماع

المادة الثالثة: الإجماع

المادة الرابعة: الإجماع

المادة الخامسة: الإجماع

المادة السادسة: الإجماع

المادة السابعة: الإجماع